Dr: Yahaya Hmoud Hassan
Center For Arab Gulf Studies
University of Basrah

مستقبل القوى العاملة في ضوء اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والمتغيرات الدولية

د.يحيى حمود حسن
مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

الملخص :

يتناول البحث مستقبل القوى العاملة العراقية من خلال معرفة أهم سلبيات الاقتصاد العراقي والسمات الأساسية لسوق العمل ثم يعرض سوق العمل العراقية في ضوء التطورات المحلية والدولية ، اذ يتطرق البحث إلى واقع الاقتصاد العراقي ويعرض السمات الأساسية لسوق العمل العراقية التي تت لخص بظهور البطالة وتركز القوى العاملة في قطاع الخدمات واعتماد هذه القوى على القطاع العام في التوظيف ، ثم يتطرق البحث الى سوق العمل في ضوء إع ادة هيكلة الاقتصاد العراقي ويركز على جانبين هما التحول للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في العراق ، ثم يعرض البحث سوق العمل في ضوء المتغيرات الدولية ويركز على جابين هما مستقبل العمل في ظل العولمة ومستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية .

ثم يتطرق البحث الى نظرة مستقبلية لسوق العمل في العراق في ضوء المتغيرات وتوقعات الباحث ، وختم البحث بأهم الاستنتاجات .

المقدمة :

يعد سوق العمل في أي دولة سواء أكانت متقدمة ام نامية من المؤشرات المهمة على استقرار الاقتصاد ككل، اذ ان تأثيره ينصب على مج مل الاقتصاد وبدون استقرار سوق العمل لا يعد الاقتصاد مستقرا ،اذ يعد استقرار سوق العمل نتيجة لنجاح السياسات الاقتصادية في البلد واستقرار الاقتصاد الكلي وفي الوقت نفسه يعد مطلباً تنموياً واجتماعياً ، كما يؤثر مستوى التشغيل والبطالة على أفراد المجتمع ككل .

وفي العراق تعد البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .اذ ان سوق العمل من أكثر الأسواق انكشافا وتأثراً بالمتغيرات الدولية ، فضلا عن التحديات الداخلية وخاصة الخصخصة وما تشكله عملية بيع مؤسسات الحكومة الى تسريح ألاف العمال العراقيين و من ثم الى مواجهة مشكلة كبيرة.لذا فلا بد من معرفة تأثير التطورات المحلية والخارجية على سوق العمل العراقية .

أهمية البحث :

يعد الإنسان وسيلة التنمية وهدفها ، لذلك فان بناء المجتمعات الحديثة يعتمد الى حد كبير على تنمية مواردها البشرية وتطورها من النواحي الكمية والنوعية لذا فلا بد من الاهتمام بأثر التحول الهيكلي في داخل العراق على سوق العمل كما لابد من معرفة التطورات الدولية على سوق العمل العراقية خاصة وانها تشكو من البطالة .

هدف البحث :

يهدف البحث للتعرف على

١ – معرفة أهم سلبيات الاقتصاد العراقي.

٢ – السمات الأساسية لسوق العمل .

٣ – سوق العمل العراقية في ضوء التطورات المحلية والدولية.

فرضية البحث:

تؤثر إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي (التحول للقطاع الخاص، و الاستثمار الأجنبي) والمتغيرات الدولية (العولمة الاقتصادية ،ومنظمة التجارة العالمية) سلباً على سوق العمل العراقية اذا لم تصاحبها إجراءات تحد من اثرها على قوى العمل وتتلاءم مع المتغيرات الدولية.

خطة البحث :

يتطرق البحث الى واقع الاقتصاد العراقي ، و يعرض أهم سمات سوق العمل العراقية التي تتلخص بظهور البطالة ، وتوزيع القوى العاملة على النشاط الاقتصادي، ومدى استيعاب القطاع العام والخاص للقوى العاملة،ثم يوضح البحث سوق العمل في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وبعدها ينتقل الى سبل مواجهة اختلال سوق العمل في العراق ويختتم البحث بأهم الاستنتاجات .

أولا: واقع الاقتصاد العراقي

عانى الاقتصاد العراقي ومنذ بداية الثمانينيات من سلبيات عدة تتمثل في تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي بسبب قلة الموارد المالية ،وتوقف منافذ تصدير النفط نتيجة للحرب العراقية الإيرانية ، وانخفاض أسعار النفط وتحول الجزء الأعظم من موارد الدولة نحو الانفاق العسكري(١).

وخلال عقد التسعينيات تعرضت العملية التنموية لنكسه شديدة بسبب الحصار وآثار الحرب المدمرة فضلا عن توقف صادرات النفط الخام الذي يعد المصدر الأساسي للدخل القومي، وانخفاض الناتج غير النفطي، فقد ادى الحصار الاقتصادي الى قلة المعروض السلعي بسبب توقف الاستيراد الجزئي وتراجع الإنتاج المحلي لصعوبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل متكامل وكفوء نظرا الى ان نسبة كبيرة من مستلزماتها ذات منبع استيرادي أجنبي فضلا عن تقادمها الفني والتقني ، وتحويل جزء مهم من الطاقات الإنتاجية لإعادة إعمار وبناء ما دمرته الحرب مما شكل ضغوطا إضافية على الطاقة الإنتاجية المحلية (٢) كما ضعفت قدرة الدولة المالية بسبب انقطاع المورد المادي الرئيسي (النفط) وتجميد أرصدة العراق في

المصارف الأجنبية مما أدى الى ضعف قدرة الدولة على الاستيراد رافق ذلك توسع في الأنفاق الحكومي في ظل خسارة للموازنة العامة لموردها الرئيسي وبسبب حداثة السوق المالية وضخامة العجز أصبح الأنفاق الحكومي مصدرا للتوسع النقدي. مما دفع إلى زيادة الطلب السوقي فعجل بذلك من الارتفاع الشديد في الأسعار وبصورة متواصلة (في ظل ثبات المعروض السلعي) وأصبح التضخم في الاقتصاد العراقي جامحاً، اذ بلغ معدل التضخـــم نحو١٦٨ % للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤[٣].

ويمكن توضيح سلبيات الاقتصاد العراقي خلال العقدين الماضيين بإيجاز :

١ - لم يتمكن الاقتصاد العراقي من تكوين فكر اقتصادي وسياسة اقتصادية واضحة وسليمة تركز اهتمامها على المشاريع الإنتاجية التي توفر للمواطن ما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية اليومية وإنما ركزت اهتمامها على الصناعات العسكرية

٢- قصور الناتج المحلي الإجمالي عن تلبية الطلب المحلي بسبب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل كفوء والاعتماد على الخارج في سد اغلب الاحتياجات الغذائية والصناعية .

٣- التضخم النقدي المفرط الذي ادى الى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية ، فقد شهدت هذه العملة هبوطاً حاداً في سوق تبادل العملات حتى أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي أكثر من ٢٠٠٠ دينار عراقي بعد ان كان الدينار الواحد يساوي ٣ . ٣ دولاراً قبل عام ١٩٨٠[٤].

٤- ضعف قدرة الدولة المالية واعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي وتذبذب الاقتصاد حسب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وكمية الإنتاج في السوق الدولية .

٥- انخفاض مستوى التطور التكنولوجي نتيجة توقف عجلة النمو التكنولوجي في العراق بالسنوات الثلاث عشر الماضية بسبب العقوبات الاقتصادية وهبوط مستوى التعليم وهجرة الكفاءات العلمية في وقت حدث تطور تكنولوجي هائل في العالم الغربي[٥].

٦- تخلف البنى التحتية وتعطيل الكثير منها كالطرق والجسور وقطاع الاتصالات ومحطات الكهرباء والماء.

٧- ضخامة الانفاق في إعادة إعمار العراق في ضوء ارتفاع ديون العراق فضلا عن النقص الشديد في مستلزمات القطاع النفطي ، اذ يتطلب هذا القطاع نفقات ضخمة لتمويل مشاريع النفط وإعادة تأهيل هذا القطاع ورفع الطاقة الإنتاجية .

٨- ضعف الاقتصاد العراقي في مواجهة التغيرات الدولية وذلك بسبب ما يتصف به من سلبيات تتمثل بنقص النقد الأجنبي واستمرار الضغوط على الدخول والحد من القدرة على دعم الواردات والحد من قدرة الدولة على تنمية البنية الأ ساسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف توسيعها لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وتحديثها و إعادة هيكلة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات والنفط من اجل تعزيز إمكانية هذه القطاعات على ولو لوج في أسواق المنافسة الدولية أو التنافس مع الواردات المماثلة[٦].

لقد اثر تدهور الاقتصاد العراقي وما عقبه من حصار تجاوز عقداً من الزمن على النسيج الاجتماعي وبروز مظاهر متعددة كالفقر وانتشار البطالة وانخفاض رواتب الموظفين وأجورهم من ذوي المستويات العلمية العالية كالأطباء والمهندسين والمعلمين، مما اضطرهم الى الهجرة خارج البلاد كما دفعت هذه الظروف أصحاب الدخل النقدي الثابت الى العمل في مجالات أخرى مختلفة تماما عن تخصصاتهم واهتماماتهم الأصلية ويمكن أن تؤثر على مركزهم الاجتماعي، كما انعكس هذا الوضع على توزيع الدخل وانخفاض الدخل الحقيقي للطبقة الوسطى بشكل خاص وعلى سد احتياجاتهم الأساسية فضلاً عن قلة الخدمات الاجتماعية المجانية او شبه المجانية ومن أهمها الصحة والتعليم التي كانت تقدمها الدولة التي تؤدي إلى رفع المستوى الصحي والمعاشي للمواطن ومن ثم تؤثر بشكل مباشر في رفع وت ائر إنتاجية العمل[٧] .

فضلا عن المشكلات الاقتصادية المذكورة التي لم تستطع الحكومات المؤقتة ان تتجاوزها، وقعت في اخطاء اقتصادية أخرى يمكن ان تكون نقاط ضعف أساسية في الاقتصاد العراقي اهمها:

١ -بقاء بعض الوحدات الإنتاجية معطلةً كمعمل البتروكماويات والحديد والصلب ومعامل الإسمنت ومعمل الورق وغيرها التي لو عملت بطاقة إنتاجية لكان لها اثر ايجابي على الاقتصاد العراقي والتي من الممكن تشغيلها بذل المزيد من الجهد والاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة.

٢ -الزيادة المفرطة في رواتب بعض الفئات غير المنتجة و كان من الأفضل العمل بنظام الحوافز والمكافأة حتى لا تقتل روح الإبداع لدى العاملين وإعطاء انصاف العامل المنتج وغير المنتج .

٣ -فتح الحدود الخارجية للعراق وإلغاء الضرائب على السلع المستوردة فعلى الرغم من أهمية السلع المستوردة في الأسواق العراقية إلا ان للضرائب أهمية لاتقتصر على تحصيل الإيراد المالي فحسب بل هي حماية السلع المحلية.

٤ -تأخير وصول السلع الغذائية مما يعمل على رفع أسعار المواد الأساسية التي تعمل بدورها على رفع المستوى العام للأسعار.

٥ -ضعف الرقابة على الكثير من الوحدات الاقتصادية و انعدام الرقابة على المال العام مما عرض الكثير من المشاريع الجدية الى الخسارة والفساد الإداري والمالي.

٦ -التركيز على المشاريع الهامشية والبسيطة وغير الإنتاجية التي لا تعطي مورداً في المستقبل ومن الأجدر ان يكون التركز على الوحدات الإنتاجية التي تزيد من الدخل القومي .

٧ -ضعف الخدمات التي تقدم للمواطن ولاسيما الكهرباء التي وصل الانقطاع فيها الى خمس عشرة ساعة في اليوم،والماء فقد انخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على ماء صالح للشرب من ٩٠%الى ٦٠%من مجموع السكان،وانخفاض الخدمات الصحية.

ثانيا : السمات الأساسية لسوق العمل

١- ظهور البطالة:

من الملاحظ على سوق العمل في الاقتصاد العراقي تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير منذ عقد التسعينيات وحتى الوقت الحاضر فبعد أن كان الاقتصاد العراقي في السبعينيات وبداية الثمانينيات مستقطباً للقوى العاملة نتيجة تبني الكثير من الخطط والمشاريع لتنموية وتحول آلاف العراقيين الى الجبهة طيلة مدة الحرب العراقية الإيرانية تدفق آلي عدد كبير من العمال العرب و لاسيما المصريين لسد النقص.اما في السنوات التي تلت التسعينيات أصبح الاقتصاد العراقي يعاني من البطالة وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وواضحة عن البطالة ، ألا ان بعض المصادر تقدر بنسبة تصل الى ٧٠ % من مجموع اليد العاملة ولاسيما بعد تغير النظام السياسي في العراق وحل عدد من الوزارات من أهمها الدفاع ولكن بعد إعادة هذه الوزارات انخفضت هذه النسبة الى مادون ٥٠% (٨)

يعود تفاقم البطالة بشكل كبير الى عوامل عدة أهمها :-

أ – زيادة عرض قوى العمل.

ب– تباطؤ النشاط الاقتصادي .

ج– اختلال في ألأنظمة التعليمية .

أ – زيادة عرض قوى العمل :

تتأثر القوى العاملة بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي ، اذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد سكان العراق من ١٥ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى ١٨مليون نسمة عام ١٩٩٠ ثم الى ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ كما تشير بيانات جدول رقم (١)أي بمعدل زيادة سنوية تقدر بـــ ٣ . ٢ % وهو معدل مرتفع و أعلى من متوسط معدل النمو السكاني في العالم البالغ ١.٧ % ،اذ يترتب على زيادة عدد السكان ارتفاع عرض العمل ،وتشكل نسبة العمالة ٢٧ % من مجموع السكان بواقع ٦ ، ٧ مليون عامل لعام ٢٠٠٣ كما ان معدل نمو القوى العاملة العراقية مرتفع

مقارنة بدول العالم، المقدرة بـــ ٦ ، ٣% ويعود هذا الارتفاع الى التركيبة العمرية للسكان في العراق التي تتميز بارتفاع نسبة النشيطين اقتصاديا (١٥-٦٥) التي تصل إلى ٦ ، ٥٥ % من مجموع السكان وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الداخلين في سوق العمل. اما التوزيع النوعي فهناك ارتفاع مستمر في مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل فقد ارتفعت من ١٦ % عام١٩٧٠ الى٣ ، ١٧ %عام ١٩٨٠ثم إلى ١٨،٣ %عام ١٩٩٦ وإلى ٢١،٢ % عام ٢٠٠٦ كما يشير الجدول رقم (١) ان سبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع نسبة النساء المتعلمات وتغير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة وانتشار بعض الوظائف التي تتناسب وعمل المرأة كالمعلمات والممرضات والأعمال الإدارية التي تنحصر غالبا على المرأة .لقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع عرض العمل بمرور الزمن ، ان نمو السكان يؤدي إلى نمو عرض العمل لانه يسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل مما يتطلب بالمقابل نمواً في النشاط الاقتصادي بالنسبة نفسها على اقل تقدير لاستيعاب هذه الزيادة ، الا ان نمو القوى العاملة في العراق كان مرتفعا اذا بلغ ٦، ٣ %[٩] سنويا في حين نمو النشاط الاقتصادي كان سالباً مما ادى إلى زيادة ظاهرة البطالة لان نمو التشغيل في القطاع الخاص والعام لم يواكب معدل نمو عرض العمل أي ان حجم البطالة يتزايد سنويا وبدرجة كبيرة في صفوف المتعلمين .

جدول رقم (١)

بيانات القوى العاملة العراقية للمدة ١٩٨٠ ـ٢٠٠٦

السنوات	عدد السكان (١٠٠٠ نسمة)	نسبة القوى العاملة من مجموع السكان%	معدل نمو المركب للقوى العاملة	حصة النساء من مجموع القوى العاملة	نسبة ١٥ ـ ٦٥ عام من مجموع السكان
١٩٨٠	١٥٥٨٠	٢٥	٣	١٧	٥١
١٩٨٥	١٥٥٨٠	٢٥ ، ٢		١٧، ٣	٥٢
١٩٩٠	١٨٠٨٠	٢٥ ، ٥		١٧ ، ٦	٥٣
١٩٩٥	٢٠٥٣٦	٢٥ ، ٩		١٨ ، ٢	٥١ ، ٧
١٩٩٦	٢١١٢٥	٢٦ ، ٢		١٨ ، ٣	٥٥
١٩٩٧	٢٢٠٤٠	٢٦ ، ٢	٣،٦	١٨ ، ٤	٥٥
١٩٩٨	٢٢٧٠١	٢٦ ، ٣		١٩	٥٥
١٩٩٩	٢٣٣٨٢	٢٦ ، ،٥		١٩	٥٥
٢٠٠٠	٢٣٩	٢٧ ، ٣		١٩ ، ٢	٥٥
٢٠٠١	٢٤٤٧٠	٢،٢٧		١٩ ، ٢	٥٥ ، ٦
٢٠٠٣	٢٥٦٠٩	٢٧.٣		٢٠.٤	٥٥.٦
٢٠٠٤	٢٦٣٤٠	٢٧،٢	٣،٦	٢١،٢	٥٥.٦
٢٠٠٥	٢٧١٣٨	٢٧،٢		٢١،٢	٥٥.٦
٢٠٠٦	٢٧٩٦٠	٢٧،٠		٢١،٢	٥٥.٦

المصدر :التقرير الاقتصاد العربي الموحد اعداد مختلفة ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢،٢٠٠٤. ٢٠٠٦

ب- تباطؤ النشاط الاقتصادي :

يعد الخلل في القاعدة الاقتصادية السبب الرئيسي لظهور مشكلة البطالة في العراق (وليس زيادة القاعدة البشرية) التي تتسم بعدم التوازن بين قطاعاتها واعتمادها الرئيسي على قطاع النفط ، يعكس أحد المتغيرات التي تؤثر على فرص العمل والبطالة ، فقد ادى انخفاض عائدات النفط في السنوات الأخيرة نتيجة الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وأثار الحروب المدمرة إلى انخفاض الإنفاق العام وتباطؤ المشروعات الإنمائية التي انعكست على فرص العمل.

ويعود انخفاض مستوى نمو النشاط الاقتصادي العراقي غير النفطي الى أسباب عدة: -

١ - توقف العمل بالبرامج الاستثمارية منذ بداية فرض الحصار والتوجه نحو إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتشغيل ما يمكن تشغيله من طاقات إنتاجية في ضوء ما يتوافر لها من مستلزمات سلعية محلية(١٠) .

٢ -ارتفاع معدل هلاك الأصول الإنتاجية من جراء تواضع امكانات وقيود الإحلال والاستبدال(عمليات التحوير) وارتفاع نسب التشغيل للأصول الإنتاجية ، أضف إلى ذلك زيادة التوقفات المتكررة والكثيرة للمشاريع الصناعية وما رافقتها من عمليات صيانة .

٣ - أدت الحروب والحصار إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي والمتمثلة بالطرق والمواصلات والجسور والقناطر والسدود ومصادر الطاقة والماء والمعامل والمزارع والمستشفيات والمدارس والاتصالات والخطوط وأنابيب نقل النفط ادى هذا الوضع الى تعطيل العملية الإنتاجية وتقليل النشاط الاقتصادي للدولة بشكل تام ثم انهيار طاقته الاقتصادية(١١).

لقد اثر الوضع السابق سلباً فيحجم الادخار الكلي فانعكس ذلك على حجم الاستثمار الكلي في المجتمع وقلل فرص العمل داخل المجتمع ، مما ادى إلى ظهور البطالة وحصول هجرة واسعة نحو الخارج كما أدت الظروف المعاشية الصعبة الى هجرة العقول والكفاءات العراقية في الكثير من المجالات العلمية والحرفية التي تحتاجها عملية الإنماء الاقتصادي كما وتعـد هدرا لما تنفقه الدولة من نفقات على التعليم والتدريب على القوى العاملة المهاجرة(١٢).

ج -اختلال الأنظمة التعليمية والتدريب : -

أدى التوسع في التعليم إلى استيعاب الأعداد المتزايدة من المواطنين في سن التعليم ومن ثم زيادة مخرجات تلك المؤسسات الكمية على حساب النوع ،اذ شهدت هذه الأنظمة توسعاً يقوم بضخ الخريجين إلى سوق العمل ليس فقط بمعدلات أعلى من طاقتها الاستيعابية ولكن بتخصصات لا تتلاءم والكثير منها مع احتياجات سوق

العمل .كما ان التوسع ليس استجابة لمتطلبات سوق العمل الفعـــلية بل استجابة للطلب المجتمعي مما قلل من إمكانية التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل الفعلية(١٣)

وتعتني النظم التعليمية بالجوانب النظرية اكثر من عنايتها بالجوانب العلمية والتطبيقية، فهناك اكثر من ٧٠ % من طلبة الجامعات العراقية يدرسون تخصصات إنسانية تقل الحاجة اليها في سوق العمل العراقي وتميل إلى أسلوب التلقين والحفظ في العملية التعليمية في وقت تزداد حاجة سوق العمل إلى أعداد كبيرة من الخريجين في التخصصات العلمية والكفاءات الفنية (١٤) ، ومن ثم فان هذه المخرجات لا تتمتع بمرونة كافية تمكنها من سرعة الاستجابة لاحتياجات سوق العمل لان اغلب مخرجاتها توجه نحو النظم النظرية والإنسانية التي تعتمد على توظيف الخريجين في دوائر الدولة، وفي ضوء تراجع معدلات الاستثمار المحلي أصبح الأمر أكثر صعوبة في ان تستمر الحكومة في توفير فرص عمل جديدة لمواطنيها في القطاع العام في ظل الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات وحملة الشهادات والمؤهلات المتوسطة هذا من جانب ومن جانب أخر محدودية احتياج القطاع الحكومي للمزيد من العاملين نظرا لتشبع هذا القطاع ومن ثم تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي مما ادى إلى ظهور بطالة الخريجين .

ان تزايد القوى العاملة يتطلب وحدات إنتاجية لاستيعابها لكن الاقتصاد العراقي كان عاجزاً عن توفير فرص عمل ولم يتمكن من توظيف القوى العاملة الجديدة ولا حتى القديمة منها بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي ، مما ادى إلى تفاقم البطالة بشكل كبير في فترة التسعينيات واستمرت إلى الوقت الحاضر وازداد الأمر تعقيدا بعد تسريح الجيش العراقي وحل وزارة الدفاع و الداخلية والأعلام وتوقف الوزارات الأخرى عن العمل اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل وفق إحصاءات وزار ة التخطيط اكثر من خمسة ملايين عاطل(١٥).

٢ – توزيع القوى العاملة على النشاط لاقتصادي:

يلاحظ على توزيع القوى العاملة العراقية حسب القطاعات الرئيسة سيادة قطاع الخدمات فمن ملاحظة جدول رقم (٢) يظهر ان القوى العاملة العراقية تتركز في قطاع الخدمات، فقد ارتفعت النسبة من ٥٢ % عام ١٩٨٥ الى ٦٣ % عام١٩٩٥ ثم الى ٦٦ % عام ١٩٩٨ حتى وصلت الى ٧١،٤ % عام ٢٠٠٥ ، مما يعكس حقيقة ان اليد العاملة العراقية تعتمد على قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة ، ويعود هذا التوجه نحو قطاع الخدمات الى إمكانية هذا القطاع على استيعاب اليد العاملة المتزايدة مقارنة مع القطاعات الأخرى لان قطاع الخدمات يتطلب تأهيل ومهارات وخبرة اكثر سهولة من العمل في قطاع الصناعة والزراعة، كما ان الدولة تسيطر على هذا القطاع فاعتمدت سياسة التوظيف مما ادى الى حصول تضخم وظيفي وظهور البطالة المقنعة في هذا القطاع لارتفاع عدد اليد العاملة اكثر من الحاجة.

اما قطاع الصناعة فقد بقيت نسبة المشتغلين فيه محصورة ما بين ٢١ % – ٢٤ % خلال المدة الماضية فقد انخفضت من ٢٤.٢ % عام ١٩٩٥ الى ٨ . ٢٢ % عام ١٩٩٨ ثم الى ٢٠.٦% عام ٢٠٠٥ ويعود انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى تعرض اغلب الصناعات الى التلف والتدمير وتوقف حوالي ٨٠ % [١٦] من المعامل والمنشات الصناعية جراء الحروب والاهمال والتقادم التكنولوجي والفني وقلة مستلزمات الإنتاج المستوردة .

واما قطاع الزراعة في العراق فيعد من اقل القطاعات استيعاباً لليد العاملة فقد انخفضت نسبته من ٥ . ٢٤ % عام ١٩٨٥ الى ٨ . ١٢ % عام ١٩٩٥ ثم الى ١١ % عام ١٩٩٨ ثم انخفضت الى ١٠ % عام ٢٠٠٠ ووصلت الى ٨.٣%عام ٢٠٠٥ كما توضح بيانات جدول رقم (٢)، ويعود انخفاض نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى إهمال مناطق الريف وقلة الآلات والمعدات والمياه والأسمدة والبذور مما

أدى الى حصول هجرة واسعة وترك الأراضي الزراعية ونتيجة لذلك لم تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من امتصاص اليد العاملة والتخفيف من البطالة

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لتوزيع القوى العاملة العراقية على القطاعات الاقتصادية

للسنوات المختارة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
١٩٨٥	%٢٤.٥	%٢٣.٥	%٥٢
١٩٩٥	%١٢.٨	%٢٤.٢	%٦٣
١٩٩٨	%١١.٢	%٢٢.٨	%٦٦
٢٠٠٠	%١٠	% ٢٢	%٦٨
٢٠٠٣	%٩.٢	%٢١.١	%٦٩.٧
٢٠٠٤	%١٢،٨	%٢٤،٦	%٦٢،٦
٢٠٠٥	%٨،٣	%٢٠،٦	%٧١،٤

المصدر: التقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنوات مختلفة ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤،٢٠٠٦

٣- توزيع القوى العاملة على القطاع العام والخاص :

تعتمد سوق العمل العراقية اعتمادا أساسيا على القطاع العام في استيعاب اليد العاملة اذا يشكل هذا القطاع حوالي ٩٠ % من مجموع القوى العاملة فقد احتكرت الدولة في عقد السبعينيات والثمانينيات الكفاءات العلمية والكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة باتباعها سياسة توظيف الخريجين عن طريق قرارات التوزيع المركزي للخريجين فاتبعت سياسة تشغيل تقوم على توفير فرصة عمل لكل من يرغب به مما اضطر الدولة في الكثير من الأحيان ان توجيه هذه القوى نحو وظائف خدمية حتى ان بعض من هذه الوظائف شكلية والكثير منها فائض عن الحاجة مما ادى الى ظهور البطالة المقنعة وانخفاض الطاقة الإنتاجية الى درجة كبيرة في موقع العمل[١٧] الا ان هذا التوجيه تغير في نهاية الثمانينات نتيجة توجه الدولة الجديد المتمثل في فسح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية فقد كان هناك توسع في النشاط الخاص وتباطؤ في القطاع الحكومي وتقليص التمويل الاختصاصي واجازات الاستيراد وزيادة نشاط البناء والمقاولات الذي يسيطر عليه القطاع

الخاص،كما بدأ التحول نحو فنون الإنتاج الكثيفة العمل[١٨] بسبب نقص بعض مستلزمات الإنتاج وتخريب معظم المشاريع وتعطيلها . وأصبح التوجه صريحاً نحو إحلال العمل محل رأس المال كما ادى ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع الحكومي الى تضاؤل التوظيف الحكومي وتخليها عن توظيف القوى العاملة الجديدة بل أنها عجزت عن الاستمرار في توظيف العمالة القديمة مما ادى إلى زيادة التوظيف في القطاع الخاص لاسيما في القطاع الزراعي والمواصلات والصناعات الصغيرة الا ان الدولة بقيت تسيطر على سوق العمل في العراق لان التوسع في القطاع الخاص لم يستوعب كل اليد العاطلة عن العمل في البلاد التي كان القطاع العام يوظفها كما ان هذا القطاع تأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العراقي وظهور النقص في المستلزمات الإنتاجية المستوردة وقطع الغيار ونقص التسهيلات المصرفية وسد منافذ الاستيراد وتراخيص الاستيراد هذا من جانب ، ومن جانب اخر بقيت الدولة تسيطر على القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات الذي يستوعب ثلثي القوى العاملة كما سبق ذكره فضلاً عن ذلك ان الدولة تسيطر على اغلب نظم التدريب والتعليم في العراق وتبعا لذلك فان اغلب نظم التدريب والتعليم توجه للعمل في مؤسسات الدولة، و يزداد الأمر تعقيدا بعدم فاعلية القطاع الخاص في تنمية مهارات القوى البشرية الوطنية ونقص برامج التدريب التأهيلي والمهني والتعليم والتكنولوجيا في اغلب مؤسسات القطاع الخاص كمتغيرات مهمة ومؤشرات في إنتاجية العمل[١٩]

ثالثا : سوق العمل في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي :

أتضح مما تقدم ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات جمة في سوق العمل كارتفاع نسبة البطالة بسبب عجز القطاع الاقتصادي عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل وسيادة قطاع الخدمات في توظيف اغلب اليد العاملة العراقية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة وعدم تمكن القطاع الخاص من توظيف القوى العاملة فضلا عن انخفاض الكفاءات وضعف في أنظمة التدريب والتعليم .

وستكون سوق العمل العراقية اكثر خطورة وحساسية في ضوء إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة بنائه على أسس برامج الإصلاح التي من أهم خطواتها فتح الأسواق العراقية أمام المنتجات ورؤوس الأموال الأجنبية وتقليص القطاع العام ، وتحول ملكية الصناعات الحكومية الى القطاع الخاص.

ويمكن توضيح اثر إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على سوق العمل من خلال جانبين هما : -

١- التحول للقطاع الخاص

٢- الاستثمار الأجنبي في العراق

١ - التحول للقطاع الخاص :-

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعاني منها العراق ، تطرح سياسة الخصخصة كإحدى طرائق الإصلاح وتحسين الأوضاع في الاقتصاد العراقي ويؤدي فيها القطاع الخاص الدور الرئيسي تضمنت هذه السياسة خطة تخصيص شركات ومنشآت القطاع العام التي تبلغ ١٩٢ مؤسسة اذ سيخصص كثير من القطاعات العامة من ضمنها منشآت في مختلف القطاعات الحيوية كالنقل والاتصالات وشركات الأسمنت والأسمدة والفوسفات والكبريت والأدوية وصناعة إطارات السيارات وشركة الطيران ولن تستثنى الا المنشآت في قطاع النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التامين المملوكة للدولة وذلك بشكل مؤقت حيث ستتم خصخصتها في المرحلة اللاحقة(٢٠).

وتكمن أهمية زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من رفع كفاءة المشاريع الإنتاجية وتحسين المردود والاستغلال الأمثل للموارد الموجودة في الداخل ونقل التقنية وتكوين كوادر عراقية وتوفير التمويل اللازم عبر الاستثمارات الأجنبية وتطوير رؤوس الأموال(٢١) وصولاً الى رفع الكفاءات الإنتاجية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الا ان سياسة الخصخصة تؤدي حسب ما تشير توقعات الاقتصاديين وتثبت التجارب الدولية الى ارتفاع نسبة البطالة على المدى القريب بسبب تسريح عدد من

القوى العاملة كذلك تؤدي الى رفع أسعار السلع والخدمات الأساسية ومن ثم زيادة حالة الفقر والعوز التي يعاني منها المجتمع وقد شهدت معظم البلدا ن النامية التي اتبعت الخصخصة مشكلات في سوق العمل(٢٢) بسبب هذا التحول فكيف الحال والعراق يعاني أساساً من مشكلات في سوق العمل .

ان الخصخصة في العراق لها انعكاسات مهمة على سوق العمل في الأمد القصير اذ ستؤدى الى تقليص القطاع العام الذي نمت فيه العمالة في المدة السابقة والى تسريح بعض القوى الزائدة للتخلص من البطالة المقنعة ورفع الإنتاجية لان الكثير من المنشآت الخاصة تقام على أساس دراسات جدوى مبنية على الأجور المنخفضة اذ يسعى هذا القطاع الى تحقيق الربح معتمدا على معايير التكلفة والأسعار في حين تعتمد الدولة غالبا على التكلفة وا لمردود الاجتماعي لقياس نجاحها الأمر الذي يفاقم مشكلة البطالة (٢٣) .

كما ان هناك عوامل اجتماعية تدفع المواطن العراقي لتفضيل العمل في القطاع الحكومي اذ انه يعد خدمة للمجتمع، أما العمل في القطاع الخاص فيعد خدمة لصاحب العمل فضلا عن طبيعة العمل من حيث الجهد ومدة الدوام وفاعلية الرقابة ونظم التوظيف والترقية فضلا عن الأمن الوظيفي والضمان المستقبلي للعامل وأسرته الذي يوفره القطاع العام والرواتب التقاعدية (٢٤) .

و تكمن خطورة الخصخصة على القوة العاملة في ان للدولة في السابق والحاضر سيطرة على القطاعات الاقتصادية في العراق وكانت المصدر الرئيسي لتوظيف القوى العاملة الجديد كذلك سيطرة الدولة على نظم التعليم والتدريب الذي يوجه للعمل في مؤسسات الدولة ومن ثم لا يمكن للحكومة بعد الخصخصة ان تستمر في سياسة التوظيف العام لان حصتها من الأنشط ة الاقتصادية سوف تنكمش وس يكون تأثيرها على العمالة كبيراً فمن المتوقع ان يكون عدد العمال الذين يتم تسريحهم كبير نظرا لكثرة التوظيف في القطاع الحكومي (٢٥)

وهناك أمثلة عدة في المجال الدولي ادى بها موضوع الخصخصة الى فقدان العمل ففي الأرجنتين عملت خصخصة السكك الحكومية الى تطورات في الإنتاجية

لكنها ادت إلى فقدان ما يقارب ٨٠ الف وظيفة على مدى خمس سنوات ، وفي ألمانيا الشرقية ادت عملية الخصخصة الى زيادة نسبة العاطلين عن العمل من ٣ % عام ١٩٩٠ الى ١٨% عام ٢٠٠٣ ، وفي امريكا اللاتينية خسر سوق العمل أربعة ملايين وظيفة من جراء عمليات الخصخصة في النصف الاول من عقد الثمانينيات ولم يتمكن قطاعها الخاص على الرغم من إجراءات التحرير الاقتصادي من زيادة الاستخدام .

اما في الجانب العربي فقد أدت الخصخصة الى ارتفاع البطالة في مصر من ٢ % في أوائل السبعينات الى ٧، ٧ % عام ١٩٧٦ ثم الى ١٢ % عام ١٩٨٦ وازدادت النسبة على هذا في المدة التي تلتها بسبب وصول القطاع الخ اص حالة التشبع وصعوبة تمكنه من التوسع بالتشغيل مما انتج حالة رفض لدى العاملين ضد النتائج المتحققه من عملية الخصخصة (٢٦)

وعليه فان الخصخصة قد تتحول الى مشروع خطير جدا اذا لم يتم وضع الضوابط التشريعية والمالية والاقتصادية والاجتماعية حتى تحقق شروط الإدارة الناجحة لعملية الخصخصة بحيث تمتد فرص الفائدة لكل المجالات الاقتصادية وليس بعضها وخاصة سوق العمل وتشغيل اليد العاملة لان انتشار البطالة يؤثر على الفرد بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام .

فقد أثبتت تجارب الدول التي تحولت الى القطاع الخاص كما ظهر مما سبق الى رفع نسبة البطالة ، كما ان دعاة الخصخصة من دول غربية ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعترفون بان الخصخصة تؤدي الى بطالة في الأمد القصير ولكن النمو المتولد من الخصخصة على الأمد البعيد سيخلق فرصا وظيفية اكثر من تلك التي تم فقدها (٢٧).

٢ - الاستثمار الأجنبي :

نظراً لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي كأحد عوامل الحصول على التكنولوجية المتطورة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة ومن ثم دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق ا لعالمية ، وتوفير

التمويل المالي دون الحاجة الى الدين الخارجي،وتوسعة الأسواق عن طريق فتح أسواق جديدة من خلال ربط عملية الإنتاج المحلية بالعالمية وذلك لقدرة الشركات المتعددة الجنسية (عبر الوطنية)على توزيع العملية الإنتاجية في دول عدة .

ان عملية الخصخصة سوف تسهل تنفيذ الإجراءات الخاصة بإطلاق التملك للاستثمار الأجنبي في العراق ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يأتي بالخبرات الإدارية والتسويقية والفنية والتكنولوجية مما ساهم في رفع حركة النمو الاقتصادي وتنوع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام والاستفادة من حركة راس المال العالمية ،ويزيد من الارتقاء بالمنافسة وذلك بشرط ان يؤدي دوراً مكملاً للادخار والاستثمار المحلي[٢٨].

وهناك نوعان من الاستثمار الأجنبي الاول : ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (Foreign Direct Investment) وهو قيام شركة او منشاة ما بتوظيف أموالها وتقنيتها او شراء وتملك أصول خارج حدود بلادها وتسمى الدولة ألام(home country) في اقتصاد دولة أخرى وتسمى الدولة المضيفة او المستقطبة(host country) من خلال إقامة مشروعات جديدة بالكامل او تحديث وتوسيع مشروعات قائمة او من خلال الدمج والتملك ،ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حين يمتلك الم ستثمر ١٠%او اكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. و بذلك يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر FII Foreign) (Indirect Investment الذي هو توظيف أموال الأجانب سواء أكانوا أفراداً ام مؤسسات في استثمارات الحافظة الم الية أي في الأسواق المالية لدولة ما كشراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات بقصد المضاربة والحصول على الربح دون التحكم في إدارة المشروع ، اي يوفرون التمويل الرأسمالي فقط ، ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل ،بينما المستثمرون المباشرون يمارسون رقابة وتدخل مباشر في إدارة المشروع ورسم سياسات تلك المشرعات واستثمارهم طويل الأجل[٢٩]،وتختلف نسبة الملكية حسب اختلاف القوانين والتشريعات التي تفرضها

الدولة لكامتلاك المشروع بأكمله او المشاركة مع شركات محلية او اقامة فرع لها في دولة أخرى او الاستثمار في المناطق الحرة او عقود الإدارة و ترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح باليد وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.(٣٠)

الا ان من الضروري الإشارة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يكون أداة التنمية ،ولكن من الخطأ التصور ان المنافع التي تجنيها الدول من إجراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم ،فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى منافسة الشركات المحلية ولاسيما الصناعات الناشئة والتأثير على الصناعات المحلية،الا ان الاستفادة من ميزات الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على نوعية الصناعة هل هي استراتيجية كالصناعة النفطية بالنسبة لدول المجلس التي من الضروري تطويرها او صناعة تنافس الصناعات المحلية ، وعلى نوعية العقد ومقدار الامتيازات التي تعطيها الدولة الى المستثمر الأجنبي في حرية تحويل أرباحه او حرية التملك وإعفائه من الضرائب والكفاءة الإدارية على التفاوض ولاسيما للاستثمار وأنها تتعامل مع جهات لها خبرة واسعة في هذا الجانب،ففي ما يتعلق بالقوى العاملة فان الدولة المضيفة لاستثمار الأجنبي تشترط نسبة معينة من القوى العاملة المحلية ففي الأردن تزيد هذه النسبة على ٦٥% ،وحتى في الدول قلية السكان ففي البحرين يشترط ان يكون ٢٥% من العاملين على الأقل بحرينيين وفي عمان تتراوح النسبة بين ١٥-٣٥ %(٣١).

ان قدوم الشركات الأجنبية ور أس المال الأجنبي يتطلب مستوى معين من المهارات قد لا تكون موجودة في العراق ومن ثم تعتمد هذه الشركات على القوى العاملة القادمة معها التي تتميز بارتفاع كفاءتها ولا يمكن للقوى العاملة العراقية ان تنافسها او ان تشارك بفاعلية في أعمال الشركات (عدا بعض المشاركة في المهن والوظائف غير الماهرة كالحراسة والنقل والخدمات الأخرى) أما الاعمال الهندسية والإدارية والتقنية فيقوم بها العمال

الأجانب مما يحرم ابناء الوطن من نقل التقنية وتأصلها في العراق التي يكون لها دور رئيسي في التنمية ولا يمكن نقلها بغير أبناء الوطن فنقل التقنية والتكنولوجيا لا يمكن تحقيقها بغير القوى العاملة الوطنية ، واما العمالة الأجنبية فأنها مؤقتة وقابلة للرحيل الى بلادها من ثم رحيل المعرفة والخبرة والتقنية معها [٣٢] ، كما ان استثمارات الشركات الأجنبية تقوم على أساس ما يطلق عليه (المفتاح باليد) حيث يكون لتلك الشركات مطلق الحرية في استيراد وإدارة العمالة وتوفير الخدمات المختلفة مما يحرم القوى العاملة المحلية من فرص العمل التي توفرها هذه الشركات فضلا عن إحلال الكوادر الأجنبية عوضا عن الكوادر العراقية ولاسيما في الإدارات العليا ومراكز اتخاذ القرار .

رابعا : سوق العمل في ضوء المتغيرات الدولية :

ان للتطورات الدولية والمتغيرات الخارجية تأثيراً على سوق العمل العراقية ، ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الانفتاح على الخارج فقد تغيرت النظرة الى القوى العاملة في ضوء العولمة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية وأصبحت اكثر انكشافا وحساسية نحو التطورات الدولية .

ويمكن توضيح اثر المتغيرات الدولية على سوق العمل في العراق من خلال عاملين هما :-

١ - مستقبل العمل في ظل العولمة

٢- مستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية

١ - مستقبل العمل في ظل العولمة : -

شهد العالم ومنذ نهاية الحرب الباردة الكثير من التطورات الدولية المتسارعة والمتغيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، تغيرت على أثرها موازين القوى وأنماط التعامل الدولية ومحاور الصراع والتحالفات الدولية وتغيرت الكثير من الأفكار والمبادئ التي كانت سائدة في الأمد السابق وفي ظل هذا الوضع الدولي الجديد قامت الدول الرأسمالية المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الدعوة الى نظام اقتصادي عالمي جديد واختارت العولمة

الاقتصادية كشعار مركزي لها واعتبار مشروع تدويل الا قتصاد العالمي أداة انطلاقية لنشر العولمة جوانبها كافة وإبعادها التي تجاوزت بلا شك بعدها الاقتصادي إلى ابعاد سياسية وثقافية اخرى.

ان التدويل الاقتصادي الذي تدعو إليه العولمة يشمل تدويل الإنتاج ورأس المال وحتى تدويل العمل وان هذه الصيغة تعني التحكم الت ام للمركز او القطب الاقتصادي الأقوى داخل التدويل ، وفي الوضع الدولي الراهن لا تستطيع الدولة بمفردها ان تعيش في عزلة عن الاقتصاد الدولي وأنها مضطرة للتعامل لا بل والتشابك معه على اكثر من صعيد(٣٣)

وعلى هذا الأساس تبدو العولمة الى حد كبير في إعادة تقسيم العالم والاقتصاد العالمي على وفق مبدأ الأقوى بالاعتماد وعلى التفوق الاقتصادي والتقني والمالي والاتصالات وتستخدم في تحقيقها كلها وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة بدلا من الاحتلال العسكري المباشر الذي كان سائدا في بداية القرن الماضي .

في هذا الوضع يتم تحويل العالم من منطق الدولة الى منطق الاقتصادات العالمية وان النظام الاقتصادي الدولي قد يؤدي الى أضعاف مفهوم السيادة الوطنية في الدولة المنخرطة في النظام الاقتصادي الذي تحاول الرأسمالية العالمية تحديد هويته وأبعاده المستقبلية(٣٤).

ولعل الشركات المتعددة الجنسيات من اكثر الأنماط تعبيرا عن الاقتصاد المعولم، اذ ان هذه الشركات العملاقة ذات نظم الاحتكار العالمي تسيطر في ظل التقسيم الدولي الجديد على امكانات مادية وبشرية هائلة يمتد بعضها الى اقصى بقاع العالم وتستخدم الثورة العلمية والتكنولوجية كجسر للدخول الى الاقتصادات النامية وإخضاع تلك الاقتصادات لأنظمة وقوانين تخدم المصالح الرأسمالية وبهذه الطريقة تسعى الشركات عابرة القارات الى تحويل العالم الى ميدان اقتصادي واحد محرر من القيود الجيوبولتيكية (الجغرافية السياسية) بغية بسط نفوذها وإحكام سيطرته ا على قطاعات الأعمال في العالم(٣٥).

ان العولمة ستؤدي الى رفع الحواجز أمام انتقال العمل ورأس المال ومن ثم سيتداخل رأس المال والعمل الوطني مع رأس المال والعمل العالمي ومن ثم سيكون التفوق لرأس المال الأجنبي بما يمتلكه من إمكانات هائلة ، ومن جهة أخرى ستؤدي العولمة ولا شك الى تشديد قبضة رأس المال على الطبقة العاملة ومن ثم زيادة استنزاف قوى العمل البشرية وتحكم الطبقة الرأسمالية في الطبقة العاملة في مناطق العالم كافة ، وستكون خسارة الطبقة العاملة في الدول النامية اكثر من الطبقة العاملة في الدول المتقدمة لأنها ستعرض إلى أكثر أساليب الاستغلال الاقتصادي بشاعة من جانب الاحتكارات العالمية التي تهيمن على العولمة وستجعل الطبقة العاملة في مواجهة مكشوفة مع ما تطرحه العولمة وهذا ما يفسر الاتجاهات المعادية للعولمة من جانب العاملين في الدول الصناعية.

ان التحدي الذي يواجهه العاملون في دول العالم كافة يتمثل في صعوبة اختراقهم للتنظيمات الاقتصادية العملاقة الجديدة وفي مقدمتها الشركات عابرة القارات التي ستكون المنافسة معها غير متكافئة التي تمتلك وسائل القوة والتأثير من تطور تكنولوجي وخبرة إدارية وتنظيمية ورأس مال فلا يستطيع الإنسان ان يجابه العولمة وهو يشاهد ويشعر بالفجوة بين أساليب ونظم العمل المتطورة والمستوى التكنولوجي المتقدم المرافقة للعولمة ومؤسساتها وبين ما حوله من ظروف عمل وأساليب تكنولوجيا متخلفة ان التركيز الرأسمالي الذي يتخذ اتجاها عالميا ومعه زيادة التطور العلمي والتكنولوجي سوف يهدد الطبقات العاملة ويعرض نسباً متزايدة منها الى البطالة[٣٦].

وفي ظل توجه أنظار الاستثمارات العالمية الرأسمالية نحو العراق ولاسيما الى القطاع النفطي اذ ان هناك تعاقدات مستقبلية بين العراق والشركات الدولية العاملة في مجالات النفط ومشتقاته التي تستخدم تقنية عالية وايدي عاملة ماهرة ذات مستوى علمي وتقني متطور قد تكون غير عربية في كثير من الحالات سينعكس اثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد العراقي وتحكم رأس مال وتكنولوجية هذه الشركات باليد العاملة العراقية ويهمش دور الكفاءات العراقية في هذا القطاع ،اما في

القطاعات الأخرى فمن المعروف انه في عهد العولمة ومع ثورة المعلومات والتكنولوجيا أصبح المال والتكنولوجيا العاملين الرئيسين المتحركين من عوامل الإنتاج اما اليد العاملة فقد أصبحت اقل حركة وفي إطار المنافسة العالمية بتحرك رأس المال والتكنولوجيا سعياً وراء اليد العاملة الماهرة وبيئة سوق العمل الفاعل ة ومن ثم تصبح نوعية الموارد البشرية العنصر الأساسي في تحديد القدرة التنافسية للبلد من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي الضروري جدا بالنسبة للبلدان النامية ومنها العراق الذي يسعى الى تحقيق النمو وتطوير بعض المشاريع المهمة للبلد ومن ثم لن تتبلور الفوائد التي يمكن ان تستمد من العولمة في العراق مادامت القوة العاملة مستمرة في الركود في وجه الديناميكية المتزايدة في حركة رأس المال الدولي وفي وجه تسارع التطور الفني والتكنولوجي ومن الضروري ان تكتسب القو ى العاملة المهارات اللازمة للنمو(٣٧).

ان سوق العمل العراقية لا تصلح للمنافسة الدولية فهي تتميز بانخفاض مستوى التطور التكنولوجي وانخفاض الكفاءة والخبرة وضعف النظم التدريبية وان انخفاض مستوى التعليم سيكون له نتائج خطيرة على التنمية في المستقبل لاسيما في سي اق العولمة الذي تعتمد فيه خلق فرص العمل أساساً على حركة راس المال وعلى استخدام اكثر للعاملين ذوي كفاءة وقدرة على المنافسة بغض النظر عن المنطقة التي يتواجدون فيها .

أن العولمة ستؤثر في قطاع العمل وفي طبيعة الإنسان في الدول النامية ومنها العراق بمجموعة من الآثار تتجلى بما يأتي :

١- وجود عمال غير قادرين على التكيف بسبب العمر او قلة المهارات .

٢- العاطلون عن العمل منذ فترة طويلة إذ ستزداد صعوبة توظيفهم مع مرور الوقت (٣٨).

٣- التحول التدريجي نحو الأيمان المطلق بسلطة رأس المال وبحتمية خضوع العمل لسلطانه.

٤- زيادة استغلال واستنزاف قدرة الطبقة العاملة لخدمة رأس المال وشعور الانسان العامل بالإحباط النفسي وعدم قدرته على المجابهة .

٥ - انعدام او تداعي روح الإبداع لدى العامل بشكل عام (عدا ما يعود بالفائدة المادية المباشرة على شخص العامل).

٦- هيمنة شركات متعددة على مسار الاقتصاد العالمي وخاصة على الطبقة العاملة في الدول النامية فهذه الطبقة لا تستطيع مجابهة ومنافسة الشركات العملاقة فهذه الشركات تمتلك أساليب ونظم العمل المتطور والمستوى التكنولوجي المتقدم مدعومة بأساليب العولمة ومؤسساتها بالمقارنة مع ظ روف عمل وأساليب تكنولوجيا متخلفة(٣٩)

٢- مستقبل العمل في ظل منظمة التجارة العالمية :

على الرغم من تشابك اثر المتغيرات الدولية في سوق العمل وصعوبة فرز اثر كل متغير على حده ألا انه يمكن بيان اثر منظمة التجارة العالمية في نقل الخبرة والكفاءة إذ ستكون الخبرة والكفاءة محفوفة بالمخاطر في ظل التوجهات والمتغيرات المرتبطة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية فقد وردت في تلك الاتفاقيات نصوص تستهدف تنظيم خدمات العمالة عبر الحدود وحماية الملكية الفكرية التي تؤثر في عملية استخدام تلك العمالة وتعقد عملية الاستفادة الكاملة من التقنية المستوردة ، مما يعزز أهمية دور القوى البشرية الوطنية في تراكم الخبرة وتوظيفها ونقل التقنية وتطويرها وأهمية أعدادها بما يواكب الاحتياجات والمتغيرات لتمكنها من القيام بذلك الدور بكفاءة وفاعلية عالية(٤٠)

من المعروف ان طبيعة العنصر البشري تؤدي دورا حاسما في مدى نجاح أي عملية تنموية او إصلاح في البلد، وبالطبع يحتاج العراق الى تطوير المهارات الموجودة في البلاد والى مهارات وكفاءات جديدة تساعد على تنمية البلاد فان هيكل الطلب على العمل في العراق سيتغير عما كان عليه في السابق اذ كان الطلب محصوراً في القطاع الحكومي وفي السنوات المقبلة سيكون الطلب على المهارات في القطاع الخاص الذي يتطلب مستوى من المهارات الراقية والمتنوعة كما

سيكون الطلب على المهارات بعد الإصلاح مختلفا عن الطلب والمهارات قبل الإصلاح لذلك يجب خلق مهارات جديدة استعداداً للتحول المتوقع في قطاع الإنتاج وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستكون الاستفادة من المهارات القادمة مقيدة وأكثر صعوبة من السابق.

وهناك حاجة ملحة في ظل توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية للقيام بإصلاح مؤسسي على المدى البعيد فلا بد من تطوير مناهج التعليم وزيادة التركيز على المهارات الأساسية وعلى المهارات المعرفية لأعلى مستوى كحل للمشك لات ومعرفة كيفية التعليم وضرورة تعديل طريقة التعليم والتحويل من التدريس التلقين ي الساكن الى التدريس العملي، ويجب تطوير المهارات الجديدة بما يتفق و التحول المتوقع في قطاع الإنتاج فلا بد من إصلاح نظم التعليم لكي تكون متمكنة من خوض المنافسة الدولية لان انخفاض مستوى التعليم سيكون له نتائج خطيرة على التنمية في المستقبل لاسيما في سياق العولمة ومنظمة التجارة العالمية[٤١].

كما يجب تطوير نظم التدريب لتلبية متطلبات المهارة لمختلف قطاعات الاقتصاد وسيزداد الطلب على أنواع اكثر تعقيدا من المهارات الموجودة وكذلك على أنو اع جديدة ومختلفة من المهارات الامر الذي يفرض على العراق تطوير المهارات وزيادة كفاءة عمليات التدريب اما اذا لم يتوفر التدريب الصحيح فان الإنتاج سيتجه نحو تكنولوجيا اكثر اعتماد على رأس المال كبديل عن المهارات غير المتوافرة.

خامسا : سبل مواجهة اختلال سوق العمل في العراق :-

يمتلك العراق الأسس الفكرية والإمكانات المادية كافة لتوفير العمل لكل من يستطيع القيام به فتوسع النشاط الاقتصادي المتوقع في العراق بعد رفع الحصار و امكانية استئناف خطط التنمية وتشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة بعد استيراد المعدات والآلات والمكائن الضرورية وكذلك التوسع في المشاريع القائمة و ادامتها وتحديثها

وإنشاء مشاريع جديدة ، وتحسين العلاقات الدولية سوف تفرض تحسناً على العلاقات الاقتصادية ومن ثم زيادة التبادل التجاري وزيادة الإنتاج .

أن نمو الاقتصاد العراقي وازدهاره بمستويات مناسبة تسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع يرتبط بالاستقرار السياسي والأمني وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية وبنائها وخلق توجهات جديدة في الحياة تتناسب وتنسجم مع ما توفره وتتطلبه الحياة المعاصرة وتطورها المستقبلي.

كما ان من المتوقع أن ترتفع إنتاجية الفرد عن طريق استعمال أساليب ووسائل إنتاج اكثر تطور وبرامج تدريب وتأهيل اكثر عملية وعلمية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي .

أن التوسع في اعمار وتنمية وإعادة بناء الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بتأخر الوسائل والأساليب التي تستخدمها لإنتاج السلع والخدمات وتخلفها وقصورها بل في جوانب متعددة منها لا تفي بحاجات المجتمع العراقي ومتطلباته كماً ونوعاً .

فضلاً عن تحسين النظام الإداري فقد كان الانتماء للحزب والولاء للقيادة والانتماء العشائري والقبلي والطائفي والجغرافي من أهم الأسس التي يعتمدها النظام السابق في تنصيب المدراء ومتخذي القرار على حساب الكفاءات والنوعية والخبرة العلمية والإدارية فالمتوقع من ذلك كله ان يؤدي الى مزيد من ا لاستخدام للأيدي العاملة والمواد الإنتاجية الأولية وارتفاع السيولة النقدية لدى المواطنين وارتفاع مستويات معيشة افراد المجتمع .

في ضوء تشخيص واقع سوق العمل في العراق وابرز اوجه الاختلال فيه فأن معالجة الأوضاع الداخلية لسوق العمل تشكل أهمية كبيرة وضرورة تحتمها اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، وفي هذا السياق فإننا نؤكد ان معالجة الخلل في تركيبة القوى العاملة ترتبط بمدى نجاح الدولة من خلال أجهزتها المختلفة في معالجة أنواع الخلل في بنائها الاقتصادي ، ويمكن اقتراح بعض الحلول

لمشكلة البطالة في العراق ومجموعة من الإجراءات والوسائل التي تساعد على تنشيط سوق العمل في العراق والتغلب على الاختلالات التي تصيب القوى العاملة في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والمتغيرات الدولية بما يأتي:

١- على الدولة توفير حاجات المجتمع المستقبلية وضمان حقوق المواطن بال عيش كريماً ومعززاً في وطنه من خلال وضع استراتيجية للتنمية البشرية تهدف إ لى بناء الإنسان وتطوير قدراته وتوظيفه في المكان المناسب لخدمة بلاد ه ، فقد أكدت معطيات الواقع ومتطلبات المستقبل مدى حاجة الدولة إلى تبني استراتيجية التنمية البشرية تعتمد على نوعية التعليم الأكاديمي والفني والتخصيص كأساس لتحقيق تلك الاستراتيجية وذلك وصولاً إلى ان تكون مخرجات التعليم تتوافق واحتياجات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص اذ تكون هذه الاستراتيجية طويلة الامد وتلتزم بمعايير وأهداف التنمية الشاملة في الدولة، فلا بد من الاهتمام بالعنصر البشري ب وصفه محور التنمية وأساسها وهدفها وهو أغلى ثروة يمتلكها المجتمع لأن غياب هذه الاستراتيجية وغياب التخطيط البشري يشكل نقصاً في مسيرة التنمية البشرية ، وتتجه مناهج التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل المحلية ، والتغيرات الدولية في المجالات والاختصاصات كافة ولأخذ بأنماط من التعليم التطبيقي لإعداد القوى العاملة لتحقيق مزيد من الارتباط بين مخرجات هذ ه الأنظمة واحتياجات سوق العمل.

٢- تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة العراقية من خلال إرسالهم في بعثات ودورات خارجية لتطوير قدراتهم وتهيئتهم وتوفير معاهد تدريبية تعتمد البرامج الفنية أكثر من البرامج الإدارية والإشرافية والكتابية ، نظراً لأهمية تكثيف التدريب وتأهيل القوى العاملة مع ضمان الاستمرار لتكون هذه القوى مواكبة للتطورات الحديثة في ميدان العمل وأكثر استيعابا وقدرة على متابعة الأنظمة الإدارية والفنية في العالم المتقدم .

٣- توفير بيانات متكاملة عن سوق العمل ودوران العمل والنقص والفائض في بعض الكفاءات والاهتمام بالبيانات والإحصاءات المطلوبة لمعرفة الحاجة الحقيقية

لحجم البطالة واعداد الوظائف من خلال أجراء مسح ميداني لفرص العمل وان تشارك فيه مختلف الجهات المعنية من وزارة التخطيط والجامعات وتحديد الفرص الوظيفية المتاحة حالياً واحتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة خلال السنوات القادمة .

٤- تشجيع القطاع الخاص على استيعاب اليد العاملة فما تزال مساهمته قليلة في النشاط الاقتصادي و التشغيل وإتاحة الفرص للكواد ر العاملة، وفرض قانون على المشاريع التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص تمنع تسريح عدد كبير من القوى العاملة حتى تقلل من اثر الخصخصة على سوق العمل .

٥- العمل على تفعيل قانون التقاعد لمن تجاوز خدمته الخمس و العشرين سنة أو إعطاء المكافآت النقدية للأشخاص الذين يرغبون بترك عملهم لتوفير فرص عمل للقوى العاملة الجديدة .

٦- مرونة انتقال الأيدي العاملة بين المحافظات والقطاعات الاقتصادية و منح الفرصة لليد العاملة في التحرك بحرية كاملة دون أية قيود او معوقات أمام تشغيل العمالة .

٧- على الحكومة العراقية الحالية اتخاذ إجراءات عملية جديدة سريعة بحل أني لازمة البطالة والبدء بمشاريع عامة صغيرة تمتاز بكثافة استخدام اليد العاملة لتخفيض البطالة وامتصاص اليد العاملة واتخاذ سياسة تهدف إلى رفع المستوى ألمعاشي للشعب العراقي .

٨-العمل على تقليل إضرار التحول الى القطاع الخا ص بحيث لا تودي الى مزيد من المشكلات في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة من خلال إتباع سياسة تعمل على تقليل عدد العاطلين كاعتماد معيار اختيار تخصيص الشركة او المشروع الذي ليس فيه فائض من العمال مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب ،او إشراك العمال في بعض الحالات في حصص او اسهم شراكة في المؤسسات المتخصصة كما حدث في مصر، او تنفيذ خطة وطنية ودولية لتدريب العمال

وتأهيلهم للعمل في مشاريع أخرى او توفير فرص عمل في شركات اخرى مملوكة للدولة كما حصل في الأردن[٤٢].

٩-توجيه مناهج التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل المحلية والتغيرات الدولية في كافة المجالات والاختصاصات والأخذ بانماط من التعليم التطبيقي لأعداد القوى العاملة لتحقيق مزيد من الارتباط بين مخرجات هذه الانظمة واحتياجات سوق العمل الفعلية من العمالة المؤهلة وتحسين اوضاع العمال ومساعدتهم على مواكب ة مدة التحول .

١٠ – العمل على تقليل اضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث لاتؤدي الى مزيد من مشكلات في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي من خلال اتباع سياسة تعمل على تقليص عدد العاطلين كاعتماد معياراختيار تخصيص الشركة أو المشروع الذي لايختلف فائضاً من الموظفين مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب او إشراك المواطنين في بعض الحالات في حصص أ و اسهم شراكه في المؤسسات المخصصة أو تنفيذ خطة وطنية ودولية لتدريب العمال واعطائهم كفاءات تمكنهم من العمل في مشاريع أخرى أو توفير فرص عمل في شركات أخرى مملوكة للدولة كما حصل في الأردن .

١١- مراقبة عملية الخصخصة مع تفضيل التدرج والدراسة التامة والمتأنية والشاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا التوجه .

الاستنتاجات :-

١ – يعاني الاقتصاد العراقي من سلبيات عدة تتمثل في ضعف القطاع العام وفشله في إدارة البلاد وصعوبة الحصول على فكراقتصادي واضح وحصول عجز واسع في الميزانية والاعتماد على مورد النفط الخام والتضخم النقدي وانخفاض مستوى التطور التكنولوجي وتخلف البنى التحتية وصعوبة تمكن الدولة من مواجهة التغيرات الدولية .

٢ – يلاحظ على سوق العمل العراقي ارتفاع ظاهرة البطالة بشكل كبير بسبب زيادة عرض العمل وتباطؤالنشاط الاقتصادي الذي يستوعب اليد العاملة واختلا ل الأنظمة التعليمية التي ترتب عليها صعوبة التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية .

٣– تتركز القوى العاملة العراقية في قطاع الخدمات بنسبة تصل الى ٦٨ % من مجموع القوى العاملة تليها قطاع الصناعة بنسبة ٢٢ % ثم قطاع الزراعة بنسبة ١٠ %.

٤ – يسيطر القطاع العام على التوظيف في الاقتصاد العراقي اما القطاع الخاص فان مشاركته في امتصاص اليد العاملة قليلة ولا تتعدى ١٠ % .

٥– تعد الخصخصة إحدى الوسائل لتخليص الاقتصاد العراقي من المشكلات التي يعاني منها مما يؤدي في الامد القصير الى ظهور البطالة ومشكلات في سوق العمل لكن النمو في الامد الطويل يؤدي الى امتصاص الكثيرمن القوى العاملة كما ان الاستثمار الأجنبي سوف يعتمد على القوى القادمة معه لانه يحتاج الى مستوى من المهارات قد لا تكون موجودة في العراق.

٦ – تؤدي العولمة الى تشديد قبضة رأس المال على الطبقة العاملة وتحكم الرأسمالية في الطبقة العاملة في مناطق العالم كافة أما في العراق فيكون وجود الشركات العملاقة في القطاع النفطي بكل ما تملكه من تقنية عالية وايدي عاملة ماهرة منافسا قويا للشركات الوطنية والقوى العاملة الوطنية العاملة فيها .

٧ – سيكون نقل الخبرة والكفاءة محفوفاً بمخاطر وصعوبات في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مما يعزز من أهمية دور القوى البشرية الوطنية .

٨– ان الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العراقي سيؤدي بلا شك الى زيادة استخدام اليد العاملة ومن ثم التقليل من حدة مشكلة البطالة في المجتمع العراقي .

الهوامش والمصادر :-

١- نوفل قاسم ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تجربة العراق ، مجلة الاقتصادي ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٥٨

٢- عبد المنعم سيد علي، هيل عجمي ، الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق ، بحوث اقتصادية عربية ،العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٩٢

٣- اسعد حمود ، ظاهرة الانخفاض غير الرسمي في سعر صرف الدينار العراقي ، الأسباب والمعالجات ، الاقتصاد الخليجي ، العدد الثامن ، جامعة البصرة ١٩٩٥

٤- محمد عبد العاطي، الاقتصاد العراقي وتداعيات الحرب المحتملة شبكة الانترنت www. SSNP.ORQ.

٥- احمد مفيد ،العراق بحاجة الى ١٤ مليار دولار، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٤ ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٥

٦- د . آمال شلاش ، تطور الدور الاقتصادي للدولة في ظل المتغيرات الدولية ، مجلة الاقتصادي ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص١٧

٧ - د . صلاح نعمان العالي، النمو السكاني وسياسة التعليم أثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع اشارة الى فترة الحصار الاقتصادي ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد ٦ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١١

٨- صبري زاير السعدي ، ٧٠ % نسبة البطالة العراقية شبكة الإنترنت www. islamonline.net.

٩ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤ .

١٠ - د .اكرم عبد العزيز عبد الوهاب، الاختلالات المالية والنقدي ة للاقتصاد العراقي، خلال(١٩٩١ – ١٩٩٥) الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧٣ .

١١ - محمود محمد داغر ، الاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي ، مجلة ام المعارك ، العدد ٥ بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ١١٧ .

١٢ – د . صلاح نعمان العاني ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
١٣ – د. حربي محمد عريقات ، البطالة في الأردن واقعها والآفاق المستق بلية لحلها ، افاق اقتصادية، العدد٩١ ، ابوظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٦ .
١٤ – د. صلاح نعمان العاني ، المصدر السابق ، ص١٣ .
١٥– إسلام اون لاين ، ١٠ملايين عراقي عاطل تحت الاحتلال، ١٠ / ٦ / ٢٠٠٣ من الانترنيت www .islamonline.net
١٦– محمد عبد العاطي ، مصدر سابق .
١٧ – د. صلاح نعمان العاني ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
١٨–إسماعيل عبيد حمادي ،التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢ .
١٩ – سالم علي الجندي ، القطاع الخاص في العراق رؤية تنموية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ١٩٩٥ .
٢٠–محمد القيسي، الخصخصة وحرية الاستثمار الأجنبي في العراق ، جريدة الزمان ،العدد ١٦٤١ ،٢١ تشرين الاول ، ٢٠٠٣
٢١– جلسة مفتوحة حول الخصخصة في المنطقة العربية، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٥٩ لبنان٢٠٠٢، ص ٣١ .
٢٢– الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة ، اقتصاديات السوق العربية ، العدد ١٠
الأردن ١٩٩٧ ، ص ٥٥ .
٢٣– محمد رأفت المغربل ، القوى البشرية الوطنية في قطاع الصناعة ، الشؤون العامة ،العدد ١٩، ابو ظبي ، ص ٣٨ .
٢٤– المصدر نفسه.
٢٥–يحيى حمود حسن ،مستقبل سوق العمل العراقية في ظل الدعوة للخصخصة ،العلوم الاقتصادية ، تصدر عن كلية إلادارة والاقتصاد جامعة البصرة،العدد ١٥، ٢٠٠٥،ص٦٧.

٢٦ –الخصخصة نماذج مختارة من بعض الدول العربية ، اعداد مكتب القنصل العام ، القسم التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة دائرة الاستثمار وزارة الصناعة والمعادن ،واشنطن ، ٢٠٠٣، ص ٢٠ – ٢٥

٢٧ – الخصخصة مراحل التحول والآثار المحتملة ، مصدر سابق ، ص ٥٤

٢٨– هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ،بغداد ٢٠٠٢،ص١٤ –.١٦

٢٩– هبة نصار ، اعادة تقييم الاثار الاقتصادية الناجمة عن انتقال العمال في بعض الدول العربية ، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، ٢٠٠١ ص ٣٨

٣٠– علي عبد القادر علي، الاستثمار الأجنبي المباشر ،سلسلة جسر التنمية ،العدد٣١ ،٢٠٠٤،ص٨

٣١– جوزيف طربية ، الوطن العربي واحة جذابة للاستثمار، اتحاد المصارف العربية ،العدد٢٠٠٤،٢٨٧،ص٩ .

٣٢ – سعد داود ، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق ، من الانترنت www SSNP.ORQ

٣٣ – د. ميسر قاسم محمد ، مدخل نظري ومقترح عملي لمعالجة إشكالية البطالة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث ، بغداد ،٢٠٠١ ، ص ١٥٣ .

٣٤ – د. عبد المنعم السيد علي ، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٩٠ ، لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص٤٣

٣٥– د. محمد سعيد نابلسي ، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي ، مجلة البرلمان العربي، العدد ٧٧ ، ٢٠٠٠

٣٦ – د . ميسر قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٥٤

٣٧- رياض نواي ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة (مع تركيز خاص على البطالة) ، مراجعة كتاب ، النفط والتعاون العربي ، العدد ١٠١ ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٤ .

٣٨- د . ميسر قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٥٥

٣٩- رياض نواي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥

٤٠- محمد رأفت ، مصدر سابق ، ص ٤٢

٤١- رياض نواي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧

٤٢- يحيى حمود حسن، مصدر سابق ، ص٦٦ .